تقييم مستوى الإفصاح بسبب مؤشرات (S&P) Standard & Poor's وتأثيرها على المعلومات المحاسبية ذات الصلة بحث تطبيقي في بنك بغداد

Evaluating the disclosure level due to Standards & Poor's (S&P) Indicators And its effect on relevant accounting information An applied research in Baghdad bank

فالح ماجد حسن جامعة بغداد / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية alwassity@ymail.com
أ.د.صبيحه برزان العبيدي جامعة بغداد / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية Sabehabarzan@gmail.com

المستخلص

يشهد العالم وبيئة الاعمال الكثير من التغيرات الاقتصادية التي ادت الى اتساع حجم وتعقيد بيئة الاعمال وتحول بعض الانظمة والذي انعكس على حجم المخاطرة وعدم التأكد، الامر الذي ادى الى ضرورة وجود معلومات محاسبية تتسم بالإفصاح والشفافية بالشكل الذي يعكس الاداء المالي للوحدات الاقتصادية لتكون متاحة لكافة مستخدمي تلك المعلومات، لذلك ظهرت الحاجة الى ضرورة وجود مؤشرات لشفافية الافصاح عن المعلومات المحاسبية تلتزم بها تلك الوحدات، وتعد مؤشرات Standards & Poor's والتي تضمنت فقرات للإبلاغ المالي لا تفصح عن كثير منها الشركات العراقية، لكون هذه الشركات ملتزمة بما تنص عليه القوانين والتعليمات من الجهات الاشرافية وان كثير من مؤشرات S&P لا تنص عليها تلك القوانين، ويعد موضوع تقييم مستوى الافصاح وفقا لمؤشرات S&P من المواضيع الهامة والتي لاقت اهتماما في الآونة الاخيرة لأسباب منها عدم الإفصاح الكامل والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية للعديد من الشركات في الأسواق المالية.

Standard and Poor 's (S&P) هي شركة خدمات مالية ومقرها في الولايات المتحدة. وهي فرع لشركات مكغروهيل التي تنشر البحوث والتحليلات المالية عن الاسهم والسندات.

الكلمات المفتاحية: الافصاح، خاصية الملائمة، مؤشرات S&P .

Abstract

The world and the business environment are constantly witnessing many economic changes that have led to the expansion of the business' volume due to mergers and the increase in an investments volume and the complexity of business and the transformation of some systems, which was reflected on the size of the risk and uncertainty which led to necessity of a presence of transparent and objective accounting information In the way that reflects the financial performance of the economic units to be available to all users of that information, therefore, The need for the existence of indicators for transparency in the disclosure of accounting information that these units adhere to. Standards & Poor's indicators, which included items for financial reporting, many of them are not reveal by the Iraqi commercial banks,The research sample in its annual reports, as it is committed to what is stipulated in the laws and instructions of the supervisory authorities and that many of Standards & Poor's indicators are not stipulated by these laws, and the subject of audit disclosure according to Standards & Poor's indicators is an important topic that has received attention in recent times, which called for the necessity of a program to audit accounting information according to Standards & Poor's indicators for reasons including the lack of full disclosure And transparency in relation to the accounting information of many companies in the financial markets.

Keywords: Disclosure, Relevant, Standards & Poor's indicators.

اولا– المقدمة:

الافصاح هو أحد المبادئ الملزمة التي ظهرت نتيجة لقصور تطبيق معظم الشركات للمعايير المحاسبية ولكثرة ظاهرة التلاعب وعدم الالتزام بالمعايير والقواعد لذا استخدم لمعرفة ما يحدث داخل الوحدة الاقتصادية من خلال قراءة التقارير المالية وهو يحسن جودة

المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي خاصة في المصارف. مما زاد في أهمية الافصاح المحاسبي هو إن الاطراف الخارجية غالبا لا تمتلك السلطة لإلزام الشركات بتقديم ما تحتاجه من المعلومات الضرورية لاتخاذ قراراتهم ومن هنا فان الإفصاح المحاسبي يجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة، إذ أنه يوفر فرصا متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات. اذ ان للإفصاح دورا لجعل المعلومات المقدمة في القوائم والتقارير المالية ذات فائدة ومنفعة لمستخدميها وبالتالي تؤدي الى تدفق رأس المال على الوحدات الاقتصادية ولذلك تتطلع البلدان إلى اجتذاب المستثمرين والمساهمين وهؤلاء يعتمدون في قراراتهم على ما يتم الإفصاح به من بيانات ومعلومات لذلك زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الافصاح المحاسبي والشفافية.

ثانيا- دراسات سابقة:

١- **التميمي (٢٠٠٩)**، بعنوان: " متطلبات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاقتصادية –دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية" رسالة ماجستير/ جامعة بغداد.

يهدف البحث الى تحديد المتطلبات الأساسية لتحقيق الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المعدة والمنشورة من قبل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وبيان دورها في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي من قبل مستخدمي التقارير المالية. **وتوصل البحث** الى النتائج التالية:

أ. عدم التزام اغلب الشركات عند عرض تقاريرها بمتطلبات الإفصاح وعدم تطبيق المعايير الدولية.

ب. أكد كثير من مستخدمي القوائم المالية على ان التقارير المالية ليست شفافة ولا تلبي احتياجاتها بصورة كاملة.

٢- **الججاوي والخفاجي، (٢٠١٨):** بعنوان " قياس مدى شفافية الابلاغ المالي للشركات العراقية وفق مقياس S&P"بحث منشور".

يهدف البحث إلى توعية وتثقيف الشركات المشاركة المدرجة في البورصة العراقية والمساهمين وأصحاب المصلحة حول أهمية الشفافية في إعداد التقارير المالية من خلال استخدام مؤشرات مقياس S&P بالإضافة إلى استخدام مؤشرات S&P لتحليل محتوى التقارير المالية السنوية لعينة من الشركات المدرجة في السوق العراقية للأوراق المالية لمعرفة مدى التزامها بالتقارير المالية الشفافة عن أنشطتها المختلفة. حيث أظهرت **نتائج البحث** أن مستوى التزام الشركات العراقية (عينة البحث) بالشفافية في إعداد التقارير المالية ضعيف ويشكل نسبة ٣٧,٧٥٪ لمعظم المؤشرات والسبب في هذه النسبة الضعيفة هو أن مؤشرات S&P تتضمن فقرات ومحاور لم تفصح عنها الشركات العراقية في تقاريرها، وأن الشركات المشاركة المدرجة في السوق العراقي للأوراق المالية تكشف عن المعلومات التي تتطلبها القوانين والتعليمات وان اغلب هذه البنود غير منصوص عليها في القوانين والتعليمات.

٣- **الحالمي (٢٠١٨)**، بعنوان: "قياس مستوى الشفافية في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية – دراسه تحليلية، بحث منشور.

هدفت الدراسة الى:

١- التعرف على مستوى الشفافية لهيكل الملكية وحقوق المستثمرين في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

٢- معرفة مستوى الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

٣- بيان مستوى الشفافية لبينة مجلس الإدارة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

توصل الباحث الى ان مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت بلغ ٧٣% تتمتع القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بمستوى شفافية عالي.

٤- دراسة Farhood, (2019):

"reflection the level of disclosure on the accounting information relevant using standards and poor's indicators"

"انعكاس مستوى الافصاح على ملائمة المعلومات المحاسبية باستخدام مؤشرات ستاندرز وبورز"

هدفت الدراسة الى:

١- معرفة مستوى الشفافية المالية والافصاح لهيكل الملكية وحقوق المساهمين والمعلومات المالية وغير المالية ومجلس الادارة والادارة والعمليات في التقارير المالية السنوية لمجموعة من المصارف في سوق العراق للأوراق المالية.

٢- فهم مصطلح الشفافية في الافصاح المحاسبي باستخدام مؤشرات ستاندرز وبورز للخدمات المالية ومعرفة المؤشرات الاكثر اهمية التي تقيس مدى التزام الشركات بحسب ستاندرز وبورز.

٣- لتأسيس العلاقة بين التزامات الشركات للعينة المدروسة بالشفافية والافصاح بحسب مؤشرات ستاندرز وبورز وتحقيق التناسب للمعلومات المحاسبية.

توصلت الدراسة الى ان الشركات عينة البحث لم تلتزم بالإفصاح الكلي للمعلومات المرتبطة بمؤشرات ستاندرز وبورز وخصوصا في السنوات الثلاثة الاولى (٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤) لكن في السنتين (٢٠١٥، ٢٠١٦) ظهر تحسن طفيف في الافصاح بسبب التزام الشركات عينة البحث بتوجيهات البنك المركزي العراقي بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية، وذلك من خلال قياس ملائمة المعلومات المحاسبية لنفس العينة وبنفس الفترة الزمنية.

٥- دراسة Patel & Dallas, (2002):

"Transparency and Disclosure: Overview of Methodology and Study Results-United States governance standard and poor's com."

"الشفافية والإفصاح: نظرة عامة على منهجية الدراسة وتحليل النتائج موحدة وفقاً لمعيار (S & P)".

ان **هدف البحث** هو التعرف على الشفافية والإفصاح من خلال منهجية معايير مؤسسة (S&P) للخدمات المالية. عن التصنيف الائتماني لقياس مدى قدرة الحكومات والشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية للجهة المقرضة

- هيكل الملكية وعلاقات المستثمرين
- الشفافية المالية والكشف عن المعلومات
- مجلس الإدارة وهيكل الإدارة

وعمليا تمكننا مجموعة البيانات الجديدة هذه من إضافة بعد دولي واسع إلى المجموعة المتنامية دليل تجريبي على تأثير حوكمة الشركات على تقييم الشركة. بدأ البحث بوصف مجموعة البيانات في القسم ١ ويقارن القسم ٢ الاختلافات في مستويات الشفافية والإفصاح في نهاية عام ٢٠٠٠ بين الأسواق الناشئة والمناطق والقطاعات الاقتصادية. التحليل للاختلافات المستعرضة يقدم اتجاهات الشفافية والإفصاح على مدى السنوات الثلاث الماضية، المقدمة في القسم ٣. ثم دراسة العلاقة بين الشفافية والافصاح عن هيكل الملكية وتقييم الشركات في القسمين ٤ و٥ على التوالي. حيث يقدم القسم الأخير ملاحظات موجزة وتوجيهات لمزيد من البحوث.

تتلخص **نتائج البحث** في النقاط التالية:

- قد قدم البحث تطبيقا لمقياس الشفافية على مجموعة من الدول المختلفة.
- أن الأسواق الناشئة الآسيوية تظهر شفافية وافصاح أكبر بعد أزمات العملة والبنوك وأسواق الأسهم الأخيرة.
- تعد الشفافية والإفصاح جزءًا لا يتجزأ من حوكمة الشركات.
- أن الشركات ذات الشفافية العالية قيمتها أعلى من الشركات المماثلة منخفضة الشفافية.

٦- دراسة Mojtaba, (2017)

"Assessment of Transparency Impact of Accounting Information on the Cost of the Audit for each Type of Industry"

"تقييم أثر الشفافية للمعلومات المحاسبية على تكلفة التدقيق لكل نوع من الصناعة"

يهدف البحث الى تحديد العلاقة بين المتغيرات لهذا الغرض، يجب اعتماد التدابير المناسبة على أساس قياس المتغيرات. هناك علاقة كبيرة بين شفافية المعلومات المحاسبية وتكاليف التدقيق لعموم الشركات والشركات ذات النفوذ المالي العالي. الشركات ذات النفوذ المالي المنخفض. الشركات ذات المستوى النقدي العالي. الشركات ذات المستوى النقدي المنخفض.

وخلص الباحث إلى أن العلاقة بين شفافية المعلومات المحاسبية وتكاليف التدقيق على مجمل مستويات الشركات وكذلك على مستوى الشركات ذات النفوذ المالي العالي والشركات ذات النفوذ المالي المنخفض تأثير ايجابي. وكانت العلاقة بين شفافية المعلومات المحاسبية وتكاليف التدقيق على مستوى الشركات ذات المستوى النقدي العالي وذات المستوى النقدي المنخفض مع وجود رافعة مالية عالية مرتفعة هناك لا توجد علاقة خطية كبيرة بين ارتفاع النقد وانخفاض النقد.

المساهمات التي قدمها البحث الحالي: من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين ان البحث الحالي قد تم فيه **تقييم مستوى الافصاح على وفق مؤشرات (S&P) وانعكاسه على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية** في عينة البحث لمدة (١٠) سنوات تمتد من ٢٠٠٩-٢٠١٨، وتوصل البحث الحالي الى ما يلي:

١. ان مستوى الافصاح والشفافية في القوائم المالية لعينة البحث ضعيف خلال مدة البحث من ٢٠٠٩ لغاية ٢٠١٨ وكان هناك تفاوت ملحوظ في الافصاح بين محاور مؤشرات S&P

٢. ان ضعف نسب الافصاح والشفافية في التقرير السنوي للشركات العراقية وفق مؤشرات S&P يعود الى انها تتضمن فقرات ومحاور لا تفصح عنها الشركات العراقية لأنها ملتزمة بالإفصاح عن المعلومات التي نصت عليها القوانين وقسم كبير من هذه الفقرات والمحاور لا ينص عليها القانون العراقي.

محاور البحث: لتحقيق اهداف البحث فقد تم تقسيم البحث إلى أربع محاور

المحور الاول: منهجية البحث

المحور الثاني: الجانب النظري

المحور الثالث: الجانب التطبيقي

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

المحور الاول: منهجية البحث

١.١ مشكلة البحث: تتبلور مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي هل يوثر مستوى الافصاح عن المعلومات في مصرف بغداد وفقا لمؤشرات S&P في خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية؟

٢.١ اهمية البحث: تنبع اهمية البحث من مدى انعكاس الافصاح وفقا لمؤشرات S&P على ملائمة المعلومات المحاسبية المعروضة بالقوائم المالية وتأثيره على متخذي القرارات.

٣.١ هدف البحث: يهدف البحث الى التعريف بمستوى الافصاح وفقا لمؤشرات S&P واهميتها في عرض المعلومات المحاسبية وانعكاسه على خاصية الملائمة وأثره في اتخاذ القرار.

٤.١ فرضية البحث: ان مستوى الافصاح والشفافية على وفق مؤشرات S&P يوثر في خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية.

٥.١ مجتمع وعينه البحث: يتمثل مجتمع البحث في كافة المصارف التجارية الخاصة في محافظة بغداد والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. اما عينة البحث فتتمثل في مصرف بغداد وان الحدود الزمانية للبحث لمدة عشر سنوات من ٢٠٠٩ الى ٢٠١٨.

١-٦ انموذج البحث

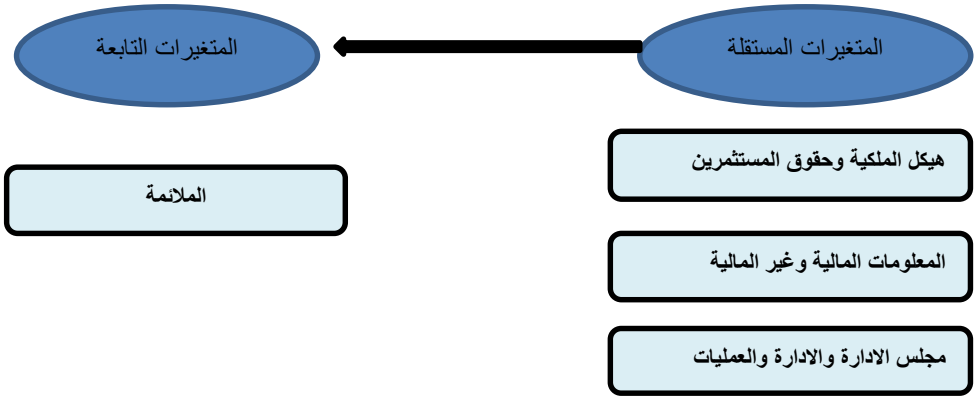

شكل رقم (١): متغيرات البحث

المحور الثاني: الجانب النظري

ان الالتزام بالافصـاح والشـفافية وفقا لمؤشـراتS&P يلعب دورا مهما في تعزيز خاصـية ملائمة المعلومات المحاسـبية من خلال الكشف الواضح عن المعلومات الضرورية المتعلقة بالوحدات الاقتصادية إلى مستخدميها بما يتلاءم وينسجم مع احتياجاتهم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وقد تزايدت أهمية الافصاح المحاسبي والشفافية بعد تزايد الدور الاقتصادي للأسواق المالية.

٢-١: مفهوم الإفصاح في المحاسبة :اتخذ موضوع الإفصاح المحاسبي ابعاداً جديدة بعد ان ربط مجلس المبادئ المحاسبية (Accounting Principles Board APB) وظيفة المحاسبة بتقديم معلومات مفيدة لصنع القرارات الاقتصادية. (حنان ٢٠٠٦: ٤٧) ويعد مفهوم الإفصاح من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي باعتباره أداة اتصال بين الوحدة الاقتصادية والعالم الخارجي لها، ولما كانت مصالح مستعملي القوائم المالية ليست متجانسة فان (أي صياغة لأهداف المحاسبة يعتمد على وجود فهم وحل للمصالح المتناقضة القائمة في سوق المعلومات. وعلى وجه الخصوص، فأن الكشوف المالية ما هي ألا خلاصة تداخل أو تشابك مصالح ثلاث مجموعات رئيسية: (البلقاوي، ٢٠٠٩: ٢٣٤) الوحدات الاقتصادية، المستعملين، ومهنة المحاسبة. وان ما متفق عليه عموما إن القوائم المالية يجب إن تفصح عما هو ضروري ومهم لجعلها غير مضللة(Most.١٩٧٧:٢٨٦)، وكذلك فان الإفصاح مبني على قاعدة وحقيقة، أما القاعدة فهي انتهاج الوضوح وإظهار جميع الحقائق المهمة التي يعتمد عليها أصحاب المصالح المختلفة والتي تؤثر في حكمهم على مدى تقدم المشروع في الحفاظ على مصالحهم، فضلاً عن انه يعتبر وظيفة إخبارية مهمة وذلك لاحتواء التقارير والقوائم المالية على كل المعلومات الضرورية دون تفصيل زائد. وفيما يتعلق بالحقيقة فهي إن الغالبية من قراء القوائم المالية لا يمتلكون حق الاطلاع على دفاتر وسجلات الوحدة، ولذلك هم يعتمدون في التعرف على أحوال المنشأة من خلال التقارير والقوائم المالية المنشورة (Simons & Karrenbrock: 1987:202-203) ويرى International Accounting Standard Board (IASB) بأن هناك أربعة اغراض رئيسة للإفصاح هي (IASB: 2000: 74).

أ- وصف الفقرات المميزة وتوفير القياس الملائم لها.

ب- وصف الفقرات غير المميزة وتوفير القياس الملائم لها.

ت- توفير معلومات تساعد مستخدمي التقارير المالية في تخمين المخاطر والاحتمالات الخاصة بالفقرات المميزة وغير المميزة.

ث- تهيأ معلومات مهمة في مدة شحة المعلومات.

٢-٢: تعريف الإفصاح في المحاسبة : أن الإفصاح يدعو إلى تقارير مالية عن الحقائق الجوهرية التي تؤثر بدرجة كافية على التقييم الذي يقوم به المستفيدين من هذه المعلومات (Keiso, 1983: 1244) وعرف بانه "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية" (الشيرازي،١٩٩٠: ٣٢٢). وعرفه

Hendrikson بانه "اعلام مستخدمي القوائم المالية بكل ما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة سواء أكانت قرارات استثمارية او ائتمانية" (Hendrikson,1992: 72).

٢-٣: مداخل الافصاح: يمكن تقسيم الإفصاح على مدخلين رئيسيين

٢-٣-١: المدخل الأول: - الإفصاح التقليدي (الوقائي): يرى البعض ان الإفصاح له ارتباط بالمعلومات المحاسبية الجوهرية وان المعلومات المعروضة ينبغي ان تشمل احتياجات القارئ من المعلومات لكي يصل الى الاستنتاجات المناسبة، اي إنه لم يتم حذف أو إخفاء اي شيء جوهري (دهمش واخرون، ٢٠٠٨: ٤٧). ومن بين ما يتطلبه الإفصاح الوقائي هو الكشف عن السياسات المحاسبية التغيير في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء في القوائم المالية والتغيير في طبيعة الوحدة الاقتصادية وكذلك الإفصاح عن المكاسب والخسائر المحتملة والإفصاح عن الارتباطات المالية المحتملة والإفصاح عن الاحداث اللاحقة (البكري وآخرون،226:2005)

٢-٣-٢: المدخل الثاني: الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): - طبقا لهذا المدخل المعاصر فان نطاق الإفصاح يتسع ليشمل المعلومات التي تتصف بدرجة عالية نسبيا من التقدير والاجتهاد الشخصي مثل التقديرات المحاسبية والتنبؤات المالية المستقبلية والبيانات المالية المستقبلية وخطط الادارة وأهدافها في المستقبل (Schroeder ,1989:88)

٢-٤: انواع الافصاح:وضع الباحثون تصنيفات أخرى للإفصاح، من بينها من يصنف الإفصاح الى ثلاثة أنواع هي: (زيود واخرون، ١٧٥:٢٠٠٧)

٢-٤-١: الإفصاح الشامل: حيث يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية و تغطيتها لأي معلومات ذات تأثير محسوس على قرارات مستعمل تلك التقارير ، مع الاعتراف مسبقاً بأن عرض كل المعلومات الجوهرية عن القوائم المالية (دخل، مركز مالي، تدفقات نقدية، تغيرات حقوق المساهمين) يبقى هدفاً صعب المنال (حنان،٢٠٠٩: ٤٧٢-٤٧٣).وسبب التركيز عليه ناتج من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي للمعلومات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الاحداث اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم (زيود، واخرون ،٢٠٠٧: ١٨٣).

٢-٤-٢: الإفصاح العادل: يهتم هذا الإفصاح بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف، حيث يتوجب وضع القوائم المالية والتقارير بشكل يضمن عدم ترجيح مصلحة طرف معين على مصلحة باقي الاطراف من خلال مراعاة مصالح الجميع بشكل متوازن، (زيود، واخرون،٢٠٠٧:١٨١)، وهذا يمثل مطلباً أخلاقياً، اعتاد مدقق الحسابات ان يعتمده عند أبداء رأي نظيف بقوله: "تعرض القوائم بصورة عادلة في كل الجوانب الهامة نسبياً المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للمنشأة طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (حنان، ٤٧٤:٢٠٠٦).

٢-٤-٣: الإفصاح الكافي: ويشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة ان مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار فضلا عن انه يتبع الخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد. فالقوائم والتقارير المالية يجب أن تتضمن معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي، وبشكل أوضح يجب عدم او كتمان أية معلومات جوهرية أو ذات منفعة لهذا المستثمر العادي (حنان، ٢٠٠٦: ٤٧٤). ولكي يكون الإفصاح ملائما للمستخدمين فلابد من ان تتوافر فيه الأنواع الثلاثة السابقة. (التميمي: ٢٠٠٩: ٢٦). ويرى الباحث ان الافصاح المحاسبي يجب ان يستوعب الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ليسترشد به مستخدمو التقارير والقوائم المالية في تحديد موقفهم من الوحدة الاقتصادية.

٢-٥: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية: للإفصاح عن المعلومات المحاسبية هناك مقومات اساسيه يمكن حصرها بما يأتي: . (مطر: ٢٠٠٤: ٣٣٦).

اولا: المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية

ثانيا: الغرض من استخدام المعلومات المحاسبية

ثالثا: طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

رابعا: أساليب وطرائق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

خامسا- التوقيت المناسب للإفصاح المحاسبي

٢-٦: العوامل المؤثرة على الإفصاح: هناك عدة عوامل تؤثر على الإفصاح بالتقارير المالية (تركي، ١٩٩٣: ٤٣)

١- **عوامل بيئية:** تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وعوامل ناتجة من المستفيدين إلى المزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على الشركة بغرض المقارنة بين الشركات وتحديد المسؤولية الاجتماعية.

٢- **عوامل تتعلق بالمعلومات:** تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات وخاصة من ناحية مدى توفر الملائمة والثقة فيها فضلا عن القابلية للتحقق والمقارنة ومقارنة التكلفة بالعائد (اقتصادية المعلومات) تحدد تكلفة المعلومات مستوى الإفصاح المتوفر في التقارير المالية، أي أن تكون المنفعة من المعلومات تفوق تكلفة أعدادها وعرضها في التقارير المالية.

٣- **عوامل تتعلق بالشركة:** وهناك عدة عوامل ترتبط بالشركة مثل: -

أ- **حجم الشركة:** وجود علاقة بين حجم الشركة ودرجة الإفصاح في القوائم المالية وذلك يرجع إلى أن تكلفة المعلومات تكون قليلة الأهمية في الشركات الكبيرة.

ب- **عدد حملة الأسهم:** وجود علاقة طردية بين عدد حملة الأسهم ودرجة الإفصاح، على أساس إن زيادة عدد حملة الأسهم يؤدي إلى زيادة درجة الإفصاح.

ت- **تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية:** ولهذا العامل أثر مباشر على زيادة الإفصاح بسبب الشروط التي تضعها تلك الأسواق.

ث- **المدقق الخارجي: إذ** يقوم المدقق الخارجي بتقويم درجة الإفصاح عند تدقيق الحسابات للوقوف على مدى التزامها بالأسس والقواعد والمبادئ والسياسات المحاسبية والمعايير والقواعد المهنية التي تفرضها المهنة.

عوامل أخرى: ومن أهمها التشريعات والقوانين المحلية، اللجان والمجالس المهنية والمحاسبية والتدقيقية المسئولة عن وضع المعايير، سوق الأوراق المالية، تكاليف وطرق الإفصاح، وطبيعة الشركات وهيئاتها (مساهمة أو تضامنية)، ولعل العنصر الأهم المؤثر في الإفصاح هو مجهزي الأموال (مصادر تمويل الشركات).

٢-٧: نبذه تاريخيه عن شركة Standard and Poor 's (S&P): هي شركة خدمات مالية ومقرها في الولايات المتحدة. وهي فرع لشركات مكغروهيل التي تنشر البحوث والتحليلات المالية عن الأسهم والسندات. ولها معرفة جيده من خلال تطبيق مؤشراتها في سوق البورصة S&P US 500 الأمريكية وS&P/ASX 200 الأسترالية وS&P/TSX الكندية وS&P/MIB الإيطالية وCNX Nifty الهندية. كما أنها واحدة من وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبار، التي تضم أيضا تصنيف كلا من وكالة موديز ووكالة فيتش. (Blumenthal, Richard: 2009). يعود تاريخ الشركة إلى سنة ١٨٦٠ مع اصدار هنري فارنم بور كتابا عن "تاريخ السكك الحديدية والقنوات في الولايات المتحدة". وكان هذا الكتاب محاولة لجمع معلومات كاملة عن الوضع المالي والتشغيلي لشركات السكك الحديد في الولايات المتحدة. وقد أنشأ هنري فارنم مع ابنه وليام هنري شركة H.V. and H.W. Poor Co.، ونشر إصدار تحديث سنوي لهذا الكتاب. وفي ١٩٠٦ أسس لوثر لي بليك Standard Statistics Bureau مكتب الإحصاء القياسي بهدف توفير المعلومات المالية عن شركات خارج نطاق سكك الحديد، واستخدم فيها الاساليب والمعادلات الاحصائية بدلا من نشر الكتاب السنوي، مما يسمح بظهور تحديثات كثيرة التواتر. وقد اندمجت كلا من شركتي بور وستاندرد ستاتيستك مكونة شركة S&P وكان ذلك في سنة ١٩٤١. وفي سنة ١٩٦٦ استحوذت مجموعة شركات مكغروهيل عليها وهي الآن تشمل قطاع الخدمات المالية "A History of Standard & Poor's"

٢-٨: التدقيق الداخلي وعلاقته بمؤشرات S&P: يعتبر التدقيق الداخلي IA وظيفه مستقلة عن إدارة خدمات التصنيف S&P حيث من الملائم ان تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بدمج خدمات تصنيف S&P في خطة المراجعة الداخلية السنوية المستندة إلى المخاطر من خلال فريق متخصص لأداء عمليات الامتثال والتشغيل وتكنولوجيا المعلومات والمراجعة المالية بانتظام تعد وتنفذ خطة التدقيق

الداخلي الخاصة بها باستخدام عملية شاملة لتقييم وتحديد المخاطر الكبيرة المرتبطة بخدمات تصنيف S&P (بما في ذلك المخاطر التنظيمية بطبيعتها) ولإجراء عمليات التدقيق التي يتم تحديد نطاقها لتقييم فعالية العمليات وبيئة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بتلك المخاطر. يصدر IA تقارير تتعلق بهذه المراجعات ويتتبع حالة وإنجاز خطط عمل الإدارة لمعالجة النتائج ويقدم المدير التنفيذي للتدقيق تقاريره إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الادارة على أساس وظيفي، وإداريا إلى المدير المالي. (McGraw Hill: 2014:14)

٢-٩: حيادية مؤشرات S&P: لا تعد درجات حوكمة الشركات لدى S&P تصنيفات ائتمانية أو توصيات لشراء أو بيع أو الاحتفاظ بأي مصلحة في أي شركة لأنها لا تعلق على سعر السوق أو ملاءمتها لمستثمر معين. تعتمد نقاط حوكمة الشركات على المعلومات الحالية المقدمة إلى شركة S&P من قبل شركة أو مصادر أخرى تعتبرها شركة S&P موثوقة. ولا تقوم S&P بتدقيق الحسابات أو التحقق من المعلومات بشكل مستقل فيما يتعلق بأي درجة من حوكمة الشركات وقد تعتمد على معلومات غير مدققة وغيرها من المعلومات غير العامة. قد يتم تغيير نتائج حوكمة الشركات أو تعليقها أو سحبها نتيجة للتغييرات في هذه المعلومات أو عدم توفرها أو بناءً على ظروف أخرى قد تتيح معلومات سرية متاحة لخدمات حوكمة S&P لخدمات تصنيف S&P. (Corporate Governance: 2004: 7

٢-١٠: انواع مقاييس S&P: يمكن توضيح أنواع مقاييس S&P في الجدول رقم (١):

جدول (١): أنواع مقاييس S&P

اسم المؤشر	تعريفه
S&P 500	يوفر هذا المؤشر رؤية أوسع نطاقًا حول السوق ويعد من أشهر المؤشرات في السوق الامريكية ويفضله العديد من المستثمرين لأنه يعبر عن حالة السوق الفعلية بصورة أفضل ويعد مؤشر S&P 500 مؤشرا مرجحا للقيمة السوقية، إذ يتم ترجيح الشركات التي يشملها وفقا لأجمالي القيمة السوقية لأسهمها المصدرة، فكلما كبر الوزن السوقي للشركة كان لها تأثيرا أكبر على المؤشر.
S&P 600	هو مؤشر لأسهم الشركات الصغيرة مع رأس مال سوقي يتراوح بين 300 مليون ومليارى دولار.
S&P 400	هو مؤشر لشركات رأس المال المتوسط بما يتراوح بين مليارين إلى 10 مليارات دولار.
S&P 1500	هو مؤشر سوق الأسهم الامريكي التي أدلى بها ستاندرد اند بورز، وهو يشمل جميع الأسهم في S&P 400 وS&P 500 وS&P 600، ويغطي هذا المؤشر 90% من القيمة السوقية للأسهم الامريكي، تم أطلاق المؤشر في 18 مارس 1995. (الجميلي: ٢٠١٦: ٧٣)

ويتألف هذا المقياس من ثلاث مجموعات فرعية وهي: – (Patel et al،2002:327)

- معلومات تختص بهيكل الملكية وحقوق المستثمرين. (٢٨) بند
- معلومات تختص بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية (٣٥) بند
- معلومات تختص بهيكل مجلس الإدارة والإدارة والعمليات (٣٥) بند

كما موضح في الملحق رقم (١)

(عبد الرحمن ،32:2010) (Farhood: 2019: 21) (Patel 2002: 327) (فتح الله:٢٠١٤، ٣٤)

٢-١١: علاقة الإفصاح بخصائص المعلومات المحاسبية

لكي يحقق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الاهداف المرجوة والتي تتركز حول هدف اساسي هو منفعة المستخدم متخذ القرار، لابد ان تتوافر في تلك المعلومات مجموعة من الخصائص من أبرزها خاصية الملائمة

خاصية الملاءمة Relevance: تكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين عن طريق مساعدتهم على تقويم الاحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، (شرويدر واخرون، ١٣٨:٢٠٠٦).

أ- أن تتميز المعلومات بقيمة تنبؤيه Predictive Value، اي ان تخلق المعلومة المحاسبية لدى المستخدم قدرة على التنبؤ للتقديرات المستقبلية.

ب- أن تتميز المعلومات بقيمة تغذية راجعة Feedback Value، اي ان بالإمكان التحقق من مقدار صحة التوقعات السابقة.

ت- اما الأهمية النسبية فتعد المعيار الكمي الذي يحدد حجم المعلومات المحاسبية أو كميتها واجبة الإفصاح، (حنّان والبلداوي، ٢٠٠٩: ٢٤)

المحور الثالث: الجانب التطبيقي للبحث

٣-١: نبذة مختصره وقياس مستوى الإفصاح والشفافية وفق مؤشرات (S&P) في مصرف بغداد

سيتم في هذا المحور التعرف على عينة البحث والمتمثل بمصرف بغداد وإعطاء نبذة مختصره عنه بعدها سيتم قياس مستوى الإفصاح المحاسبي على وفق مؤشرات ستاندرد وبورز(S&P) من خلال اعطاء درجة واحد في حالة الافصاح ودرجة صفر في حالة عدم الافصاح واستخراج نسب الافصاح عن كل محور كما في الملحق رقم (١) ومن ثم قياس تأثير مستويات الافصاح المستخرجة باستخدام انموذج (فرنسيس). Francis, J., 1999. على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية لمصرف بغداد.

٣-٢: نبذه مختصره: تأسس المصرف كشركه مساهمه خاصه براس مال اسمي بلغ (١٠٠) مليون دينار. بموجب شهادة التأسيس الصادرة بالرقم م ش / ٤٥١٢ بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٨عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات النافذ حين ذاك رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل وهو اول مصرف عراقي خاص سمح تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم ١٢ لسنة ١٩٩١ بإجازته وباشر المصرف نشاطه في اعمال الصيرفة المرخص بها اعتبارا من ١٢ /٩ / ١٩٩٢. بلغ راس مال المصرف عند تأسيسه في عام ١٩٩٢ (١٠٠) مليون دينار والمدفوع (٢٥) مليون دينار واستمر بالتوسع والجدول رقم (٢) يبين الزيادة في راس المال لسنوات البحث.

جدول (٢): تطورات راس مال المصرف لسنوات البحث / مليار دينار

السنوات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
راس المال	٨٥	١٠٠	١١٢,٩	١٧٥	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠

٣-٣: قياس مستوى الافصاح والشفافية على وفق مؤشرات (S&P) في مصرف بغداد

من خلال فحص التقارير السنوية والمتضمنة تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية والكشوفات التحليلية وتقرير لجنة التدقيق وتقرير مراقب الحسابات لمصرف بغداد للفترة من سنة ٢٠٠٩ لغاية سنة ٢٠١٨ وفقا لمؤشرات S&P، حيث تم اعطاء درجه واحد في حالة الافصاح ودرجة صفر في حالة عدم الافصاح كما في الملحق رقم (١)، حيث تم الحصول على نسب الافصاح المدرجة في الجدول رقم (٣).

جدول (٣): خلاصة قياس وتقييم مستوى الافصاح والشفافية وفق مؤشرات S&P

السنوات	نسبة الافصاح والشفافية			
	هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	المعلومات المالية وغير المالية	المجلس وهيكل الادارة والعمليات	الافصاح الاجمالي للمصرف
٢٠٠٩	%٣٦	%٧١	%١٧	%٤٢
٢٠١٠	%٣٢	%٦٩	%٢٣	%٤٢
٢٠١١	%٣٦	%٧١	%٢٦	%٤٥
٢٠١٢	%٣٦	%٧١	%٢٦	%٤٥
٢٠١٣	%٢٥	%٧٤	%٢٦	%٤٣
٢٠١٤	%٢٥	%٧٤	%٣١	%٤٥
٢٠١٥	%٢٥	%٧٤	%٣٧	%٤٧
٢٠١٦	%٢٥	%٧٤	%٣٧	%٤٧
٢٠١٧	%٢٥	%٧٤	%٣٧	%٤٧
٢٠١٨	%٢٥	%٧٧	%٥٧	%٥٥

١. **محور هيكل الملكية وحقوق المستثمرين:** في عام ٢٠٠٩ النسبة ٣٦% وانخفضت في عام ٢٠١٠ الى ٣٢% وارتفعت في عامي ٢٠١١و٢٠١٢ الى ٣٦%، بينما انخفضت للأعوام من ٢٠١٣ الى ٢٠١٨ الى نسبة ٢٥% حيث نلاحظ ان النسب لجميع الاعوام هي متدنية لهذا المحور وهي دون ٥٠%.

٢. **محور المعلومات المالية وغير المالية:** في عام ٢٠٠٩ بلغت نسبة الافصاح ٧١% وانخفضت في عام ٢٠١٠ الى ٦٩%، وارتفعت في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ الى ٧١% واستمرت بالارتفاع للأعوام من ٢٠١٣الى ٢٠١٧ حيث استقرت عند نسبة

٧٤% وارتفعت في عام ٢٠١٨الى تسبة٧٧% حيث نلاحظ ان نسبة الافصاح لجميع السنوات لهذا المحور هي مرتفع وكان اعلى من مستوى ٥٠%.

٣. **محور مجلس الادارة وهيكل الادارة والعمليات:** في عام ٢٠٠٩ النسبة ١٧%، وارتفعت في عام ٢٠١٠ الى نسبة ٢٣% وارتفعت للأعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٣ الى نسبة ٢٦% وارتفعت في عام ٢٠١٤ الى نسبة ٣١% وارتفعت للأعوام من ٢٠١٥ الى٢٠١٧ الى نسبة ٣٧% وارتفعت في عام ٢٠١٨ الى نسبة ٥٧% حيث نلاحظ ان جميع النسب للأعوام متدنية ماعدا سنة ٢٠١٨ فهي اعلى من مستوى ٥٠%.

٤. **اجمالي المحاور للسنوات عينة البحث:** في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، كانت نسبة الافصاح ٤٢%، وارتفعت في عامي٢٠١١ و٢٠١٢ الى نسبة ٤٥% وانخفضت في عام ٢٠١٣ الى نسبة ٤٣% وارتفعت في عام ٢٠١٤ الى نسبة ٤٥% وارتفعت للأعوام من ٢٠١٥ الى ٢٠١٧ الى نسبة ٤٧% واستمرت بالارتفاع حيث وصلت في عام ٢٠١٨ الى نسبة ٥٥% حيث نلاحظ ان النسبة الاجمالية لجميع السنوات هي دون ٥٠% ماعدا عام ٢٠١٨فهي اعلى من مستوى ٥٠%.

٣-٤: قياس تأثير مستويات الافصاح وفق مؤشرات S&P في خاصية ملائمة للمعلومات المحاسبية

قام الباحث ببحث مدى تأثير مستويات نسب الافصاح والشفافية وفق مؤشرات S&P والمتمثل بـ (هيكل الملكية وحقوق المستثمرين – والمعلومات المالية وغير المالية – ومجلس الادارة والادارة) (المتغيرات المستقلة) على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمتمثلة بالملائمة (المتغير التابع) للمدة من (٢٠٠٩ – ٢٠١٨) لعينة البحث، فبعد تحديد مشكلة البحث وفرضيات البحث التي تنص على:

H_0 : يوجد تأثير لتدقيق الافصاح والشفافية وفق مؤشرات S&P على خاصية الملائمة عند مستوى معنوية اقل من 0.05.

H_1 : لا يوجد تأثير لتدقيق الافصاح والشفافية وفق مؤشرات S&P على خاصية الملائمة عند مستوى معنوية اقل من 0.05.

قام الباحث باستعمال برنامج (SPSS ver.22) لمعرفة النتائج وتحليلها. اذ تم قياس نسبة تأثير المتغيرات المستقلة (هيكل الملكية وحقوق المستثمرين – والمعلومات المالية وغير المالية – ومجلس الادارة والادارة) على المتغير التابع (الملائمة).

بعد قياس تأثير المتغيرات المستقلة واختبار الانموذج الافضل للبيانات تبين ان قيمة (R^2 =٠,٨٠٧) والذي يعني معامل تحديد أفضل انموذج (مربع قيمة معامل الارتباط) اي ان المتغيرات المستقلة تفسر ان (٨٠%) تؤثر في المتغير التابع اما المتبقي فيعزى الى اخطاء عشوائية غير معروفة والبالغ قيمتها (٢٠%)، وكما موضح في الجدول ادناه:

جدول (4): معامل تحديد أفضل انموذج

Model Summary [b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.898[a]	.807	.710	.59423

a. Predictors: (Constant), المجلس، هيكل الملكية، معلومات مالية

b. Dependent Variable: سعر السهم

والجدول ادناه يدرس مدى ملائمة خط انحدار البيانات وفرضية العدم (بحث الفرضية) التي تنص على (يوجد تأثير لمستوى الافصاح والشفافية وفق مؤشرات S&P على خاصية الملائمة عند مستوى معنوية اقل من 0.05) اذ بلغت قيمة احصاءه (F٨,٣٤٣=) عند مستوى معنوية (٠,٠١٥) وهو اقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) مما يدل على عدم وجود فروق معنوية وان الانموذج يمثل الظاهرة المدروسة تمثيلا دقيقا وان خط الانحدار يلائم البيانات المعطاة بمعنى قبول فرضية العدم، اما بالنسبة لمجموع مربعات الانحدار قد بلغت (٨,٨٣٨) عند درجة حرية (٣) ومجموع مربعات الخطأ بلغت (٢,١١٩) عند درجة حرية (٦) اما مجموع المربعات الكلي (١٠,٩٥٦) عند درجة حرية (٩)،اما بالنسبة لمعدل مربعات الانحدار ومعدل مربعات البواقي قد بلغت على التوالي (٢,٩٤٦) (٠,٣٥٣) وكما موضح في الجدول ادناه:

جدول (٥): جدول تحليل التباين للبيانات

ANOVA [a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8.838	3	2.946	8.343	.015[b]
	Residual	2.119	6	.353		
	Total	10.956	9			

a. Dependent Variable: سعر السهم

b. Predictors: (Constant), المجلس، هيكل الملكية، معلومات مالية

اذ بلغت قيمة الحد الثابت (٤٢,٢٢٥) اما بالنسبة لمتغير هيكل الملكية فقد بلغ الميل الحدي (٤,٠٢٢−) اي ان العلاقة عكسية بين هيكل الملكية وسعر السهم للسوق اذ انه يدل على عدم افصاح المصرف عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين اما بالنسبة لمتغير المعلومات المالية فقد بلغت قيمة الميل الحدي (٥٤,٧٩٢−) اذ ان العلاقة عكسية بين المعلومات المالية وسعر السهم للسوق اذ انه يدل عدم افصاح المصرف للمعلومات المالية اما بالنسبة لمتغير المجلس وادارة المجلس فقد بلغت قيمة الميل الحدي (١,٣١٢) اذ ان العلاقة طردية مما يفسر على افصاح المجلس وادارة المجلس، وكما موضح في الجدول ادناه اذ تصبح معادلة الانحدار الخطي بالصيغة ادناه:

$$y = 42.255 + (-4.022)x_1 + (-54.792)x_2 + 1.312x_3 \ldots\ldots\ldots (1)$$

y: يمثل سعر السهم للسوق.

x_1: هيكل الملكية وحقوق المستثمرين.

x_2: المعلومات المالية وغير المالية.

x_3: المجلس وادارة المجلس.

جدول (٦): تأثير المعاملات

Coefficients [a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	42.255	15.636		2.702	.035
	هيكل الملكية	-4.022-	6.424	-.193-	-.626-	.554
	معلومات مالية	-54.792-	20.689	-1.158-	-2.648-	.038
	المجلس	1.312	3.365	.132	.390	.710

a. Dependent Variable: سعر السهم

كما ويمكن معرفة اعتدالية التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية وذلك من خلال فحص الشكل البياني للاحتمال التجميعي للمشاهدة والاحتمال التجميعي للبواقي (الاخطاء العشوائية) وكما موضح في الشكل ادناه:

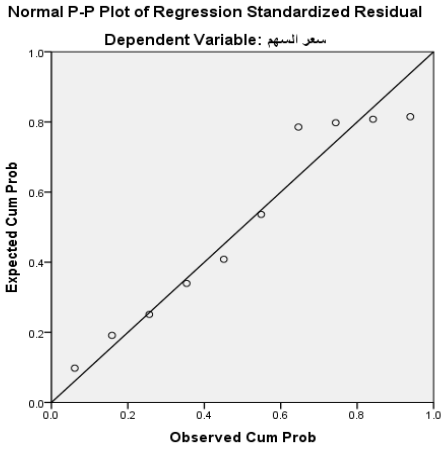

الشكل رقم (٢) يوضح اعتدالية التوزيع الطبيعي للأخطاء

تبين من خلال دراسة الباحث للمتغيرات المستقلة والتي تمثلت بـ (هيكل الملكية وحقوق المستثمرين – والمعلومات المالية وغير المالية – ومجلس الادارة والادارة) ان المتغيرات المستقلة لمصرف بغداد بلغت قوة العلاقة (٨٠%).

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

٤-١: الاستنتاجات

١. على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت موضوع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من زوايا متعددة، إلا أن معظمها لم يتناول دور وأثر الإفصاح والشفافية في تعزيزها.

٢. وجود نمو كبير للموجودات حيث تمثل تقريباً بضعف نسبة نمو رأس المال وهذا يشير الى انخفاض رأس المال لتقديم الدعم لعمليات المصرف بسبب كبر حجم الموجودات.

٣. ان مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية لعينة البحث ضعيف خلال مدة البحث من ٢٠٠٩ لغاية ٢٠١٨ وكان هناك تفاوت ملحوظ في الافصاح بين محاور مؤشرات S&P

٤. ان ضعف نسب الافصاح والشفافية وفق مؤشرات S&P يعود الى انها تتضمن فقرات ومحاور لا تفصح عنها الشركات العراقية لأنها ملتزمة بالإفصاح عن المعلومات التي نصت عليها القوانين وقسم كبير من هذه الفقرات والمحاور لا ينص عليها القانون العراقي.

٤-٢: التوصيات

١. ضرورة العمل على قياس الافصاح والشفافية وفقاً لمؤشرات (S&P) سنوياً من قبل هيئة الاوراق المالية العراقية كموجه لرقابة أدارات المصارف وإيجاد وسائل وطرق تلزم المصارف على زيادة مستوى الافصاح والشفافية خدمة لمصالح الجهات المستفيدة لتساعدهم في اتخاذ القرارات.

٢. تعميم استخدام منهجية Standard & Poor's لقياس الشفافية المالية والافصاح على سوق العراق للأوراق المالية أسوة بالأسواق التي طبقت هذه المنهجية.

٣. اجراء البحوث والدراسات للتوصل لإمكانية تبني فقرات ومحاور مؤشرات S&P وتكييفها ضمن قانون الشركات والقواعد المحلية ومعرفة القيود والمعوقات ووضع الحلول المناسبة وتعميم النتائج.

المصادر:

١- المصادر العربية:

١. **التقارير السنوية** الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية لمصرف بغداد لسنوات البحث.
٢. **البلقاوي**، احمد، "نظرية المحاسبة"، ترجمة رياض العبد الله وطلال الججاوي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٩.
٣. **حلوة**، حنان رضوان والبلداوي، نزار فليح، "مبادئ المحاسبة المالية – القياس والإفصاح في القوائم المالية"، الطبعة الاولى، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ٢٠٠٩.
٤. **حلوة**، حنان رضوان، "النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٦.
٥. **دهمش**، نعيم حسني واخرون، "مبادئ المحاسبة – الاصول العلمية والعملية"، الجزء الاول، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الاردن،٢٠٠٨.
٦. **شرويدر**، ريتشارد وكلارك، مارتل وكاثي، جاك (٢٠٠٦)، "نظرية المحاسبة"، تعريب د. خالد علي احمد كاجيجي و أ. ابراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر/المملكة العربية السعودية.
٧. **الشيرازي**، عباس مهدي، "نظرية المحاسبة" الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٠.
٨. **مطر**، محمد، "التأصيل النظري للمُمارسات المهنية والمحاسبية لمجالات: القياس / العرض / الإفصاح"، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمّان، ٢٠٠٤.
٩. **زيود**، لطيف وقيطيم، حسان ومكية، نغم احمد فؤاد (٢٠٠٧)، "دور الافصاح المحاسبي في سوق الاوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٩)، العدد (١).

١٠. **البكري** رياض، الدوغجي علي حسين، الجنابي عامر محمد، عبيد، انتصار احمد (٢٠٠٤) "القواعد المحاسبية للإفصاح والشفافية" بحث مقدم للندوة العلمية التي أقامها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

١١. **التميمي**، سحر سعدون صبار، (٢٠٠٩)،"متطلبات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاقتصادية دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية" رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد، العراق.

١٢. **آل فتح الله**، محمد عبد علي محمد، (٢٠١٤)، "تقييم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة وانعكاسها على القيمة السوقية للأسهم" رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

٢- المصادر الاجنبية

1- **Bedford**, Norton, A., 1973, "Extension of Accounting Disclosure", Prentice – Hall, I.N.C.
2- **Hendriksen**, Eldon, & Vav Berda, Mishael, F., 1992, "Accounting Theory", 5th Ed., Richard Irwin, I.N.C.
3- **Schroeder**, R. G., 1989, "Accounting Theory", 1st Ed., N.Y.
4- **Simon**, J. K., & Karrenbrock, 1987, "The Collection Trouther a Bout the Financial Statement", 2nd Ed., Prentics In M. S. E. Press Co., Columbia, U.S.A.
5- **Keiso**, Waygandt, "Intermediate Accounting", N.Y.:John &Sons, (1983).
6- **Farhood**, Sabeha Barazan, "Reflection the Level of Disclosure on The Accounting Information Rlevant using Standards and Poor's Indicators", Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol. 23, Issue 2, 2019.
7- **International Accounting Standards Committee** (IASC), IAS No: 1& 2 & 3 & 8 & 10 & 11 & 12 & 16 & 24 & 30 & 32 & 37 & 320 & 540 & 620 & 810, International Accounting Standards, 2000, London.
8- **Mc GRAW HILL**, "Standard & Poor's Ratings Services EU Group of Credit Rating Agencies", Transparency Report; 2014; 6.
9- **Most**, Kenneth, "The Rise and Fall of the Matching, Principle. Accounting and Business" Autumn, 1977.
10- **Standard & Poor's** Corporate Governance Scores and Evaluations; Criteria, Methodology and Definitions; January, (2004).
11- **Patel**, Sandeep A. Amra Balic, Liliane Bwakira, "Measuring transparency and disclosure at firm level in emerging markets", Emerging Markets Review 3, 325–337, (2002).

الملحق رقم (١): يبين مدى تطبيق مؤشرات الشفافية لمؤسسة Standard & Poor's في مصرف بغداد للسنوات ٢٠٠٩ – ٢٠١٨

المحور الاول: هيكل الملكية وحقوق المستثمرين										
الفقرة	الفترة الزمنية / السنوات									
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
ا- الشفافية بالإفصاح عن هيكل الملكية										
الافصاح عن عدد الاسهم العادية المصدرة والمدفوعة	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
الافصاح عن عدد الاسهم الاخرى المصدرة والمدفوعة (الممتازة لا يحق لها التصويت)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الافصاح عن القيمة الاسمية لكل سهم عادي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
الافصاح عن القيمه الاسمية لكل سهم اخر (الممتازة لا يحق لها التصويت)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الافصاح عن عدد الاسهم العادية المصرح *بها* ولكن غير مصدرة ومدفوعة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الافصاح عن عدد الاسهم الاخرى المصرح بها ولكن غير مصدره ومدفوعة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الافصاح عن القيمة الاسمية للأسهم العادية المصرح بها ولكن غير مصدره ومدفوعة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الافصاح عن القيمة الاسمية للأسهم الاخرى المصرح بها ولكن غير مصدره ومدفوعة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الافصاح عن هوية أكبر المستثمرين	١	٠	١	١	١	١	١	١	١	١
تفصح الشركة عن هوية أكبر ثلاثة مستثمرين	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
تفصح الشركة عن هوية أكبر خمسة مستثمرين	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
تفصح الشركة عن هوية أكبر عشرة مستثمرين فيها	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
تفصح الشركة عن وصف أسهم اصناف المقدمين	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
استعراض المساهمين حسب النوع	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
عدد وهوية المستثمرين اللذين يملكون أكثر من ٣ %	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
عدد وهوية المستثمرين اللذين يملكون أكثر من ٥ %	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
عدد وهوية المستثمرين اللذين يملكون أكثر من ١٠ %	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
الافصاح عن نسبة الملكية المشتركة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ب- حقوق المستثمرين										
الافصاح عن ميثاق لحوكمة الشركات او وثيقة لأفضل الممارسات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
الإفصاح عن محتويات لحوكمة الشركات او وثيقة لأفضل الممارسات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
الافصاح عن تفاصيل النظام الاساسي للشركة وتغيراته	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
وجود حقوق تصويت للذين يحق لهم واللذين لا يحق لهم	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

الافصاح عن الشفافية للمساهمين في اختيار مجلس الادارة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الافصاح عن شفافية دعوة المساهمين للاجتماعات غير العادية	١	١	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الافصاح عن شفافية اجراءات حقوق المساهمين بالاستفسار من مجلس الإدارة	١	١	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الافصاح عن شفافية اجراءات تقديم المقترحات في اجتماعات المساهمين	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
وجود ميثاق يعرض على المساهمين عن اجتماعهم بما في ذلك المحضر	١	١	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠
وجود جدول مواعيد لاجتماعات المساهمين الهامة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مجموع نقاط المحور	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
مجموع النقاط المتحققة عن الافصاح	١٠	٩	١٠	١٠	٧	٧	٧	٧	٧	٧
نسبة الافصاح عن فقرات المحور الاول	%٣٦	%٣٢	%٣٦	%٣٦	%٢٥	%٢٥	%٢٥	%٢٥	%٢٥	%٢٥
نسبة عدم الافصاح عن فقرات المحور الاول	%٦٤	%٦٨	%٦٤	%٦٤	%٧٥	%٧٥	%٧٥	%٧٥	%٧٥	%٧٥

المحور الثاني: المعلومات المالية وغير المالية											
ت- الافصاح عن المعلومات المالية											
ث- المعلومات غير المالية.											
مجموع نقاط المحور		٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥
مجموع النقاط المتحققة عن الافصاح		٢٥	٢٤	٢٥	٢٥	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٧
نسبة الافصاح عن فقرات المحور الثاني		%٧١	%٦٩	%٧١	%٧١	%٧٤	%٧٤	%٧٤	%٧٤	%٧٤	%٧٧
نسبة عدم الافصاح عن فقرات المحور الثاني		%٢٩	%٣١	%٢٩	%٢٩	%٢٦	%٢٦	%٢٦	%٢٦	%٢٦	%٢٣

المحور الثالث– المجلس وهيكل الإدارة والعمليات											
ج– المجلس ومعلومات الإدارة											
٦٤	ما إذا كانت هناك قائمة بأعضاء مجلس الإدارة (أسماء).	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٦٥	تفاصيل حول اعضاء مجلس الادارة بخلاف الاسم والعنوان.	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
٦٦	تفاصيل حول التوظيف الحالي وموقف مجلس الادارة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦٧	تفاصيل حول وظائف مجلس الادارة السابقة ومواقفهم.	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
٦٨	عند انضمام كل مدير إلى مجلس الادارة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦٩	ما إذا كان هناك تحديد لالتزامات مجلس الادارة مع الشركة	٠	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٧٠	ما إذا كان هناك اسم رئيس مجلس الادارة	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٧١	التفاصيل حول رئيس المجلس، بخلاف الاسم والعنوان	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
٧٢	تفاصيل حول دور المجلس في مديرين الشركة.	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	١	١
٧٣	ما إذا كانت هناك قائمة من المسائل محفوظة لمجلس الادارة.	٠	٠	١	١	١	١	١	١	١	١
٧٤	ما إذا كانت هناك قائمة من لجان مجلس الإدارة.	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	١	١
٧٥	هل هناك لجنة تدقيق.	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٧٦	الأسماء في لجنة التدقيق.	٠	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٧٧	هل هناك لجنة المكافآت والتعويضات.	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	١
٧٨	الأسماء في لجنة المكافآت والتعويضات.	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٧٩	هل هناك لجنة ترشيح.	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	١
٨٠	الأسماء في لجنة الترشيح.	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٨١	ما إذا كانت هناك وظيفة للمدقق الداخلي إلى جانب لجنة المراجعة.	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٨٢	ما إذا كانت هناك لجنة استراتيجية و / أو استثمار و / أو مالية.	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٨٣	عدد الأسهم في الشركة المملوكة من قبل اعضاء مجلس الإدارة	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٨٤	هل هناك مراجعة لآخر اجتماع لمجلس الإدارة، مثل المحضر.	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٨٥	قائمة كبار المديرين غير المسجلين في مجلس الإدارة.	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
٨٦	خلفيات كبار المديرين.	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
٨٧	تفاصيل عقد الرئيس التنفيذي.	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
٨٨	عدد الأسهم التي يملكها كبار المديرين.	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
٨٩	عدد الأسهم المملوكة في شركات تابعة أخرى من قبل المديرين.	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ح– الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والإدارة:											
٩٠	ما إذا كان يتم توفير تدريب لأعضاء مجلس الادارة.	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٩١	عمليات صنع القرار وما يدفع لمجلس الادارة	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٩٢	تفاصيل رواتب اعضاء مجلس الادارة بما في ذلك مستويات الرواتب.	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٩٣	شكل رواتب أعضاء مجلس الإدارة، مثل ما إذا كانوا نقدًا أو أسهمًا.	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٩٤	تفاصيل الأجر المرتبط بالأداء لمجلس الادارة.	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٩٥	عملية صنع القرار لتحديد الراتب الإداري (وليس مجلس الإدارة)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٩٦	تفاصيل رواتب المديرين (وليس مجلس الإدارة)، مثل مستويات الرواتب.	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٩٧	شكل رواتب المديرين (وليس مجلس الإدارة)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٩٨	تفاصيل المرتبات المتعلقة بالأداء للمديرين.	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مجموع نقاط المحور		٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥
مجموع النقاط المتحققة عن الافصاح		٦	٨	٩	٩	١١	٩	٩	١٣	١٣	٢٠
نسبة الافصاح عن فقرات المحور الثالث		%١٧	%٢٣	%٢٦	%٢٦	%٣١	%٢٦	%٢٦	%٣٧	%٣٧	%٥٧
نسبة عدم الافصاح عن فقرات المحور الثالث		%٨٣	%٧٧	%٧٤	%٧٤	%٦٩	%٧٤	%٧٤	%٦٣	%٦٣	%٤٣
مجموع النقاط المفصح عنها لجميع المحاور		٤١	٤١	٤٤	٤٤	٤٤	٤٢	٤٤	٤٦	٤٦	٥٤
مجموع نقاط جميع المحاور		٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨
نسبة الافصاح الكلي لجميع المحاور		%٤٢	%٤٢	%٤٥	%٤٥	%٤٥	%٤٣	%٤٥	%٤٧	%٤٧	%٥٥
نسبة عدم الافصاح الكلي لجميع المحاور		%٥٨	%٥٨	%٥٥	%٥٥	%٥٥	%٥٧	%٥٥	%٥٣	%٥٣	%٤٥